بعد اشتباكات بين الطلاب وقوات الأمن.. ومجلس الجامعة يقرر منع التظاهر

مصر: قتيل في أحداث «الأزهر».. والسيسي يتعهد بمواصلة الحرب ضد الإرهاب

- «الداخلية»: ألف طالب من المنتمين لـ «الجماعة» حاولوا اقتحام «المشيخة» وقاموا بقطع طريق صلاح سالم
- منصور يعلن الحداد العام على أرواح ضحايا هجوم سيناء

السيسي معزيا ضحايا هجوم الاربعاء

جانب من تظاهرة سابقة في جامعة الأزهر

القاهرة - «وكالات»: قال مسؤول مصري امس إن شخصا قتل وأصيب آخرون في اشتباكات بين طلاب محتجين في نزل خاص بطلاب جامعة الأزهر بالقاهرة وقوات الأمن التي لاحقت المحتجين داخل النزل خلال الليل.

وقال رئيس هيئة الإسعاف أحمد الأنصاري لرويترز «هناك حالة وفاة واحدة تم نقلها بسيارة إسعاف تابعة لجامعة الأزهر إلى مشرحة زينهم» التي توجد في جنوب القاهرة.

وأضاف «جار حصر الإصابات.»

واندلعت الاشتباكات بين قوات الأمن وطلاب بجامعة الأزهر يؤيدون الرئيس المعزول محمد مرسي مساء الأربعاء بعد خروج المحتجين من النزل وقطع الطريق خارجه.

وقالت وسائل إعلام محلية إن الطلاب الذين احتجوا على اعتقال زملاء لهم خلال اشتباكات سابقة رشقوا قوات الأمن بالحجارة وإن القوات ردت بقنابل الغاز المسيل للدموع ولاحقت الطلاب داخل النزل.

وقال مصدر أمني لرويترز إن قوات الأمن ألقت القبض على 25 طالبا.

وذكرت وسائل إعلامية أن الشرطة استخدمت أسلحة نارية في ملاحقة الطلاب إلى جانب قنابل الغاز المسيل للدموع.

وأظهرت لقطات تلفزيونية اشتعال النار في أشجار وأخشاب بالنزل. ويبدو أن المحتجين أشعلوا النار في الأشجار والأخشاب لدفع الغاز المسيل للدموع إلى أعلى.

وقالت تقارير إعلامية إن الطلاب تظاهروا خارج مبنى المدينة الجامعية وتصدت لهم قوات الأمن قبل أن يفروا إلى داخل المبنى ويضرموا النيران، مما دفع قوات الأمن للتدخل.

وقالت وزارة الداخلية في بيان إن «نحو ألف طالب من جامعة الأزهر من المنتمين لجماعة الإخوان توجهوا إلى مقر مشيخة الأزهر في محاولة لاقتحامها، وقاموا بقطع طريق صلاح سالم وإعاقة الحركة المرورية، وتمكنت قوات الأمن من تفريقهم، وضبطت 24 من متيري الشغب من بينهم تركي الجنسية».

من جانبه قرر مجلس جامعة الأزهر امس منع التظاهر في الجامعة والاستعانة بقوات الأمن للتصدي لمن يخالف هذا القرار، في حين نظم طلاب في جامعة المنيا وأسيوط مظاهرات امس احتجاجا على مقتل الطالب بعد اقتحام قوات الأمن المدينة الطلابية لجامعة الأزهر.

وأوضحت وكالة انباء الشرق الأوسط الرسمية أن رئيس جامعة الأزهر أسامة العبد قرر منع المظاهرات بكليات الجامعة كافة وتعليق أنشطة الاتحادات الطلابية، وكلف عمداء الكليات بطلب تدخل الشرطة «حال توقع حدوث أعمال اعتداء على الأرواح والمنشآت وتعكير صفو العملية التعليمية». يأتي ذلك في وقت نظم عدد من طلاب جامعة المنيا في صعيد مصر وقفة أمام مدخل الجامعة احتجاجا على اقتحام المدينة الجامعية لجامعة الأزهر. وشدد الطلاب المحتجون على رفضهم دخول أي من عناصر الأمن لحرم الجامعات، مؤكدين تضامنهم مع طلاب جامعة الأزهر.

كما خرجت مظاهرة نظمتها طالبات في جامعة الأزهر فرع أسيوط بصعيد مصر، وأكدت الطالبات المشاركات في المظاهرة رفضهن اقتحام قوات الأمن لمقر المدينة الجامعية لطلاب جامعة الأزهر في القاهرة. كما رددن هتافات تدعو إلى إنهاء حكم العسكر. وينظم مؤيدو مرسي احتجاجات شبه يومية منذ عزله بقرار من قيادة الجيش في الثالث من يوليو بعد احتجاجات حاشدة مناوئة لسياساته.

وتسبب عزل أول رئيس منتخب لمصر في إطلاق موجة عنف سياسي قتل فيها نحو ألف شخص أغلبهم من مؤيديه وبينهم نحو مئة من قوات الأمن.

وقتل أيضا أكثر من 150 من جنود الجيش والشرطة في محافظة شمال سيناء في هجمات متشددين إسلاميين يعتقد أنهم يؤيدون مرسي. ووقع أحدث الاشتباكات يوم الأربعاء وأسفر عن مقتل 11 مجندا بالجيش وإصابة 35 آخرين بجراح.

وتعهد وزير الدفاع المصري الفريق أول عبد الفتاح السيسي بمواصلة ما سماها الحرب على الإرهاب، وتوعد بأنه لن يسمح «لمن يرفعون السلاح بتدمير هذا الوطن وقهر شعبه»، في إشارة إلى الهجوم الأربعاء. من جهته أعلن الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور الحداد العام ولمدة ثلاثة أيام، على أرواح القتلى.

وأكد السيسي الذي كان يتحدث خلال مراسم تشييع المجندين المصريين، أن هذا الحادث سيزيد القوات المسلحة إصرارا على مواجهة من سماهم الإرهابيين، بينما طالبته أسر المجندين القتلى بسرعة القصاص من الذين دبروا عملية قتل أبنائهم.

وفي هذا السياق أكد بيان من الرئاسة المصرية عزم الدولة على محاربة وإنهاء ما سماه «الإرهاب الأسود»، مستشهدا بمواجهات أجهزة الأمن والجيش المصري مع التنظيمات الإسلامية المسلحة في تسعينيات القرن الماضي.

وأعلنت قطعات الجيش المصري في سيناء حالة الطوارئ القصوى في صفوفها، وتم قطع الاتصالات والإنترنت وإغلاق شبه جزيرة سيناء بالكامل وجميع معابرها الحدودية «رفح وكرم أبو سالم والعوجة»، وكذلك إغلاق جميع الطرق المؤدية إلى سيناء وإغلاق العريش تماما، كما شن الجيش حملة دهم واسعة في قرى جنوبي منطقة الشيخ زويد.

وفي حادث منفصل امس قتل ضابط برتبة نقيب من قوة العمليات الخاصة المصرية في أثناء مداهمة ما وصف بـ «بؤرة إرهابية» في محافظة القليوبية، شمال العاصمة القاهرة.

وقالت وزارة الداخلية المصرية في بيان رسمي إن الضابط قتل في «عملية أمنية استهدفت عناصر إرهابية». وأضاف أن هذه العناصر «شاركت في حادثة اغتيال ضابط الأمن الوطني المقدم محمد مبروك قبل أيام.»

وكان مبروك، الذي قالت تقارير إعلامية مصرية إنه كان يتابع ملف أنشطة الإخوان المسلمين في جهاز الأمن الوطني، قد قتل أمام منزله برصاص مجهولين.

وأعلنت جماعة تطلق نفسها اسم «أنصار بيت المقدس» مسؤوليتها عن الاغتيال.

وقال بيان الداخلية المصرية إن قوة تضم عناصر من العمليات الخاصة بالأمن المركزي بمديرية أمن القليوبية وقطاع الأمن العام والأمن الوطني تعرضت لإطلاق نار كثيف خلال مداهمة أحد «الأوكار المختبئ بها بعض العناصر التي يشتبه في ارتكابها حادثة اغتيال ضابط الأمن الوطني».

مصرع ضابط من قوة العمليات الخاصة خلال مداهمة خلية متورطة في اغتيال المقدم مبروك

كيري: جماعة الإخوان سرقت الثورة المصرية

واشنطن - «وكالات»: اتهم وزير الخارجية الأمريكي جون كيري جماعة الإخوان المسلمين بـ «سرقة» الثورة في مصر، في أعنف انتقاد له لهذه الجماعة التي وصل مرشحها محمد مرسي إلى الرئاسة قبل عزله من قبل الجيش في الثالث من يوليو الماضي.

وقال كيري في كلمة له بالمجلس الاستشاري للأمن الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن أمس الأول، إن «شباب ميدان التحرير لم يتحركوا بدافع من أي دين أو أيديولوجية.. كانوا يريدون أن يدرسوا وأن يعملوا وأن يكون لهم مستقبل، لا حكومة فاسدة تمنع عنهم كل ذلك». وتابع أن هؤلاء الشباب تواصلوا عبر تويتر وفيسبوك وهذا ما أنتج الثورة، إلا أن هذه الثورة «سُرقت» من قبل جماعة كانت الأكثر تنظيما في البلاد، في إشارة إلى الإخوان المسلمين.

وتجنبت الولايات المتحدة دائما وصف عزل مرسي بالانقلاب العسكري، مما كان سيجبرها على قطع المساعدة إلى مصر، واعتبر كيري في وقت سابق أن الهدف مما قام به الجيش هو «إعادة الديمقراطية».

وأعلنت واشنطن تجميد جزء صغير من مساعدتها إلى مصر، علما أنها تمنحها سنويا مساعدات عسكرية تقدر بـ1.3 مليار دولار.

من جانب آخر اعتبر وزير الخارجية الأميركي أن الشباب في الشرق الأوسط يلجؤون لما وصفه بالتطرف نتيجة الإحباط وانعدام الفرص الاقتصادية والتعليمية.

وتحدث كيري عن التونسي محمد البوعزيزي -الذي يوصف بأنه الشرارة الأولى لانطلاق الثورات العربية- وقال «لم يكن هناك دين، لا شيء، لا تطرف أو أيديولوجية، وراء ذلك.. لقد صفعته شرطية، لقد سئم الفساد ورغب في فرصة ليعيش حياته بأن يكون قادرا على بيع سلعه».

الخرطوم و «العدل والمساواة» تتقدمان خطوة في طريق تنفيذ وثيقة الدوحة

الخرطوم - «وكالات»: وقعت الحكومة السودانية و حركة التحرير والعدالة أمس بمقر السلطة الاقليمية لدارفور بالخرطوم امس الاول علي الجداول الزمنية لانفاذ الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في وثيقة الدوحة.

ووقع عن جانب الحكومة د أمين حسن عمر رئيس مكتب سلام دارفور وعن جانب الحركة بحر ادريس ابوقردة الأمين العام لحركة التحرير و العدالة.

و قال د التجاني السيسي رئيس السلطة الاقليمية لدارفور أنه بهذا التوقيع قد عبرنا محطة مهمة من محطات إنفاذ وثيقة الدوحة.

وأشار إلى أن الترتيبات الأمنية ظلت تشكل تحديا كبيرا للسلطة الاقليمية منذ أن بدأنا التفاوض. وأشاد بالتعاون الوثيق بين السلطة الاقليمية ومكتب سلام دارفور و مع بعثة اليوناميد مبينا أن الترتيبات الأمنية تمثل تحديا كبيرا لكل الحركات المسلحة المقدمة علي السلام.

وأكد أنه بهذا نكون قد طوينا مرحلة التحضيرات ودخلنا حيز التنفيذ.

ومن جانبه أوضح د أمين حسن عمر رئيس مكتب سلام دارفور أنه بهذا التوقيع قد انتقل العمل الى الميدان مضيفا بأن مكتبه ظل يتابع كل الملفات وسيظل يتابع بقية الملفات حتي يتم تنفيذ آخر بند في الوثيقة.

الى ذلك قال بحر ادريس الأمين العام لحركة التحرير والعدالة إننا انتقلنا الي المرحلة الميدانية لتصبح مرحلة تجميع القوات بالتعاون مع الحكومة و اليوناميد مؤكدا استعدادهم علي تخطي كل المراحل.

تونس: «النهضة» تسحب تعديلاتها على النظام الداخلي لـ «التأسيسي»

تونس - «وكالات»: قررت حركة النهضة التي تقود الائتلاف الحاكم في تونس سحب تعديلات أدخلت مؤخرا على النظام الداخلي للمجلس التأسيسي «البرلمان» مستجيبة بذلك لطلب نواب المعارضة الذين ربطوا استئناف عملهم بإلغاء تلك التعديلات. وقال رئيس كتلة الحركة في المجلس الصحبي عتيق في مؤتمر صحفي أمس الاول إن القرار اتخذ حرصا من النهضة على التوافق، في وقت تسعى فيه الأطراف المتحاورة إلى الاتفاق على إنهاء المرحلة الانتقالية بتشكيل حكومة محايدة، وإقرار الدستور، وتحديد موعد للانتخابات. وقال نواب من المعارضة إنه يتعين إقرار إلغاء التعديلات في جلسة عامة للمجلس التأسيسي. وكان نواب المعارضة قد رفضوا التعديلات واعتبروها «انقلابا» على المجلس، في وقت قال نواب الأغلبية إن الهدف منها التعجيل بسن الدستور لإنهاء المرحلة الانتقالية بأسرع ما يمكن. ومنذ اغتيال النائب المعارض محمد البراهمي يوم 25 يوليو الماضي، قاطع نحو ستين من نواب المعارضة «من مجموع 217 نائبا» جلسات المجلس التأسيسي، لكنهم عادوا مؤخرا بمقتضى «خريطة الطريق» التي وضعها الاتحاد العام التونسي للشغل وثلاث منظمات ترعى الحوار الوطني، قبل أن يعودوا إلى مقاطعة المجلس احتجاجا على التعديلات التي أقرتها الأغلبية مؤخرا. وتتيح تلك التعديلات لـ109 نواب من مجموع نواب المجلس التأسيسي الـ217 الدعوة إلى جلسة عامة دون انتظار موافقة رئيس المجلس مصطفى بن جعفر ومكتب المجلس. وكان بن جعفر علق أعمال المجلس لمدة شهر تقريبا عقب اغتيال البراهمي، وهو ما دفع عددا من نواب الأغلبية إلى اتهامه بالتواطؤ مع المعارضة التي سحبت نوابها من المجلس.

مصرع عسكري وإصابة 3 آخرين في أعمال عنف متفرقة

ليبيا: الانفلات الأمني يعمق جراح الأزمة.. والسلطات تبحث ملف الميليشيات

- القضاء يؤجل نظر قضية المحمودي الى ديسمبر المقبل

طرابلس - «وكالات»: قتل عسكري برتبة ضابط صف وأصيب ثلاثة آخرون في أعمال عنف متفرقة في ليبيا أمس الأول، في حين عقدت لجنة وزارية اجتماعا مع قادة الثوار في طرابلس لبحث إخراج التشكيلات المسلحة من العاصمة بعد أيام من اشتباكات خلفت عشرات القتلى.

وقال مصدر أمني إن جثة العسكري وُجدت عند المدخل الغربي لمدينة مصراتة، التي كانت مليشيات تابعة لها طرفا في الاشتباكات بطرابلس بعد إطلاقها الرصاص على محتجين يطالبون برحيلها، مما أدى إلى مقتل أكثر من 40 شخصا.

وفي بنغازي شرق البلاد أصيب مدني بجروح بالغة جراء انفجار عبوة ناسفة وضعت أسفل سيارة شقيقه وهو ضابط في الجيش كان هو المستهدف. كما أصيب ضابط صف في القوات الخاصة للجيش الليبي بجروح خطرة جراء إطلاق النار عليه من قبل مجهولين الأربعاء في إحدى النقاط الأمنية في مدينة بنغازي.

ولا تزال بنغازي، مهد ثورة 17 فبراير 2011، تعاني من انفلات أمني واسع وموجة من الاغتيالات التي شملت أكثر من 110 أشخاص معظمهم من رجال الجيش والشرطة، إضافة إلى علماء دين وسياسيين وإعلاميين، وتشهد المدينة انتشارا أمنيا واسع النطاق منذ مطلع الشهر الجاري.

وفي مدينة درنة بأقصى الشرق الليبي أصيب ضابط بالجيش بجروح بعدما أطلق عليه مسلحون النار وهو خارج من منزله.

من جهة أخرى عقدت اللجنة الوزارية لتنفيذ قراري المؤتمر الوطني العام «البرلمان» المتعلقين بإخراج التشكيلات المسلحة من طرابلس ودمجها في مؤسسات الدولة، اجتماعاً مع قادة الثوار السابقين بالعاصمة لبحث سبل تنفيذ القرارين.

وقد اعترض بعض قادة الكتائب المسلحة على تغيب رئيس الوزراء علي زيدان عن الاجتماع وما وصفوه بعدم وجود آليات واضحة لتنفيذ القرارين. ويأتي هذا الاجتماع بعد جلسة للمؤتمر الوطني خصصت لبحث تداعيات الأزمة الأمنية ومساءلة للحكومة المؤقتة على خلفية الانفلات الأمني بطرابلس. وتقضي الخطة التي عرضتها حكومة زيدان بإحصاء المجموعات المسلحة بالعاصمة ومواقعها تمهيدا لإجلائها نحو مواقع أخرى خارج المدينة.

جانب من تظاهرة مناهضة للمظاهر المسلحة في طرابلس

وتأتي مساءلة الحكومة بعد مقتل أكثر من 40 شخصا وإصابة مئات بإطلاق نار على محتجين كانوا يطالبون بإخراج كتيبة تابعة لمدينة مصراتة من طرابلس.

وبعد هذه الأحداث الدامية التي أعقبها انتشار كثيف للجيش والشرطة، أعلن المجلس المحلي لطرابلس إضرابا عاما مفتوحا حتى إخراج الكتائب المسلحة من المدينة.

ويذكر أن هذه الكتائب ضمن تشكيلات مسلحة أخرى قدمت من خارج العاصمة الليبية للمشاركة في تحرير العاصمة من نظام معمر القذافي في أغسطس 2011 لكنها لم تغادر بعد ذلك. وطالبت السلطات الانتقالية أكثر من مرة هذه الكتائب بالمغادرة لكن دون جدوى.

وعلى صعيد ليبي منفصل أجلت محكمة الجنايات في العاصمة الليبية طرابلس النظر في قضية البغدادي المحمودي، آخر رئيس حكومة في عهد العقيد الراحل معمر القذافي، بينما نفى رئيس جهاز الأمن الخارجي في ذلك الوقت أبو زيد دوردة اتهامات تتعلق بإثارة الفتنة بين الليبيين.

ومثل المحمودي ومعاوناه المبروك زهمول وعامر ترفاس الأربعاء أمام محكمة في العاصمة طرابلس بتهم تتعلق بتبديد الأموال وتسخيرها لإجهاض ثورة الليبيين يوم 17 فبراير 2011.

وانتقد محامو المتهمين الثلاثة خلال الجلسة أداء النيابة العامة ومحاولتها تأجيل محاكمة موكليهم وإطالة أمدها، وعدم تقيدها بأوامر المحكمة بجلب بعض المستندات المهمة التي طالبوا بها.

ولفت محامي المحمودي إلى أن النيابة لم تقم حتى تاريخه بإحضار محضر توقيف الأخير في تونس والتحقيقات التي أجريت معه، مما عطل طلب مرافعته عنه أمام هيئة المحكمة.

وطالب المحامون بضرورة إظهار رسالة موقعة من قبل القذافي تأمر رئيس الحكومة في ذلك الوقت البغدادي المحمودي بتحويل أموال إلى محامين لمنع صدور قرار مجلس الأمن لحماية المدنيين.

ويواجه المحمودي وزهمول وترفاس تهم التحريض والقيام بأفعال القتل وتحويل مبالغ مالية في حسابات خاصة كدعم لوجستي للنظام السابق بهدف إجهاض ثورة 17 فبراير، بالإضافة إلى تهم بالفساد المالي. وأجلت المحكمة النظر في القضية إلى جلسة تعقد يوم 11 ديسمبر المقبل.